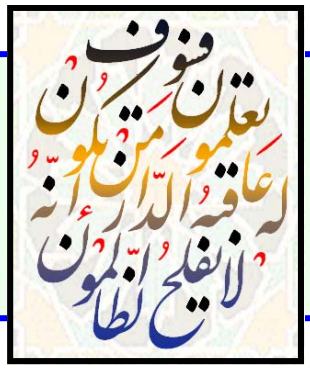

Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 285 أكتوبر 2006، رمضان - شوال 1427

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

بعد صدور تقرير البندر: آن الاوان لتصعيد العمل الوطني ضد الاجرام الخليفي

يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون، كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون"

بعد صدور تقرير الدكتور صلاح البندر وظهور الأدلة الدامغة على تورط العائلة الخليفية في جرائم خطيرة ضد شعب البحرين، أصبح الموقف لا يحتمل التأجيل حول ضرورة عمل شعبي واسع، يشارك فيه الجميع، لمواجهة هذه الجرائم المتواصلة التي لا يزيدها الصمت الا توسعا وامتدادا. التقرير ربما لا يضيف جديدا الى ما قيل خلال السنوات الخمس الماضية حول وجود خطط لاحداث تغيير جوهري في البلاد، سياسيا وديموغرافيا، الا انه وفر وثائق مهمة تؤكد ذلك. كانت التساؤلات من قبل تتركز على عدد من الامور: من الذي يدير المشروع الخليفي؟ من الذي يخطط له؟ من الذي ينفذه؟ ما هي معالم ذلك المشروع؟ ما دور الشيخ حمد شخصيا في ما يجري؟ هذه التساؤلات تكررت ولكنها وجدت اجابات محدودة، حيث استمرت العائلة الخليفية الجائرة تستحوذ على المعلومات وتحيط كافة تحركاتها بالصمت المطلق. فقد احتفظت بالمعلومات الحساسة حول التركيبة السكانية، وسياسات التجنيس واعداد من تم تجنيسهم، والاموال والتسهيلات التي توفر لهم، والجهات التي تنفذ المشروع. كما أصرت العائلة الخليفية على الاستحواذ على مدخولات البلاد، ومنعت اية محاولة لتدقيقها او المساءلات بشأنها. التقرير جاء ليكشف بعض خيوط الجريمة الحقيقية التي تمارس ضد اهل البحرين من قبل النظام الخليفي البغيض، الذي اصبح يتصرف بالبلاد واهلها بعقلية المحتل الذي لا يهمه الا استنزاف خيرات البلاد والتخطيط ضد اهلها لإطالة أمد بقائه على ارضها. ان البحرين تعيش اليوم حالة لا تقل مصيبة عن فلسطين الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي. ولذلك لم يكن غريبا ان يلتقي الطرفان (الخليفي والاسرائيلي) بشكل منتظم، كان في السر سابقا، وأصبح الآن في العلن، بعد ان قضى الاحتلال الخليفي على ارادة الفعل لدى قطاعات وا سعة من ابناء البحرين. آخر هذه اللقاءات تم مؤخرا على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للامم المتحدة، بين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة (ولي العهد) ومعه وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، ووزير الخارجية الاسرائيلي، شمعون بيريز. لم يرشح شيء عما دار في ذلك اللقاء، ولكن تصريحات ولي العهد كانت واضحة: سياتي قريبا اليوم الذي تزورون فيه البحرين ونزور فيه اسرائيل".

بعد صدور التقرير، اجتمع الشيخ حمد مع ممثلي بعض الجمعيات. وكعادته، ابتسم في وجوههم ابتسامة ماكرة، واستحوذ على اغلب الاجتماع بالكلام، ثم وفر لبعضهم فرصة "التنفيس" فتحدثوا حول قضايا هامشية لا تمس التقرير الا من حواشيه. فالقضية الجوهرية هنا هي دور الشيخ حمد شخصيا في ما يجري كله. وما الشخص الذي ركز التقرير عليه، أحمد بن عطية الله آل خليفة (شقيق المعذب المعروف عبد العزيز عطية الله آل خليفة" الا موظف مأمور ينفذ المشروع الخليفي الخبيث. وقد احتوت صفحات التقرير المكون من 220 صفحة على وثائق دامغة بالدعم الخليفي لمجموعات التطرف والطائفيين، والاستعانة بالخبرات الاجنبية لمواجهة اهل البحرين (مجموعة الاستخبارات الاردنية) والدعم المالي لما يسميه البندر "السويج الطائفي" وهو الجهاز المسؤول عن التحويل الديمغرافي على اسس طائفية، والمجموعات الاعلامية سواء في الصحافة ام في الملتقيات (بتمويل صحيفة الوطن الناطقة باسم العائلة الخليفية، وتوظيف عدد من الاشخاص لاختراق المنتديات الالكترونية والتشويش على ما يكتبه المواطنون ضد الاستبداد الخليفي). وذلك ليس الا جزءا يسيرا مما احتواه التقرير. ويؤكد البندر ان لديه المزيد من المعلومات التي تدين هذا النظام المجرم، سوف يكشف عنها لاحقا.

التتمة صفحة (8)

* منعت قوات الأمن والمرتزقة عقد ندوة لحركة "حق" يوم الجمعة 15 سبتمبر، وأغلقت مداخل قرية السنابس المؤدية للمأتم، حيث كان مقررا أن تقام الندوة حول تسليم العريضة الأممية. فقد تواجدت القوات الأمنية المدججة بالأسلحة وحلقت طائرة الهليكبتر لمنع إقامة الندوة بالقوة . وفي إثر ذلك حركة حق تأجيل الندوة وإقامتها في موقع آخر.
وبعد اسبوع، اقيمت الندوة في ساحة البلاد القديم. لكن قوات الأمن والمرتزقة تجمعت في الساحة قبل وقت الندوة بأكثر من 3 ساعات ، الناس توافدوا لموقع الندوة ، وحضرت قيادات وطنية ومعارضة.وأصرت حركة حق على إقامة الندوة ، ومع بدء كلمة الأستاذ حسن المشيمع ، هاجمت القوات الأمنية بالغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي التجمع، وأدى ذلك لسقوط جرحى نقل بعضهم إلى المستشفى .

* بسبب القوانين التي مررها مجلس الشيخ حمد، ومنها قانون التجمعات الذي يجيز لوزير الداخلية تحديد أماكن التظاهر والاعتصام ، وخط السير، فقد منعت قوات الأمن خروج مسيرة نظمتها المعارضة تحت عنوان "لا للتجنيس " ، وقبل بداية المسيرة تجمعت القوات الأمنية المعززة بالاسلحة عند نقاط الدخول للمنطقة التي سوف تنطلق منها المسيرة "مركز جيان التجاري بالمنامة ". وحدثت بعض المواجهات بين قوات الشغب والمواطنين الذين كانوا يريدون إنطلاق المسيرة ، حيث تحركت بإتجاة الشغب المتمركز على الشارع العام وخط سير المسيرة ، بعد أن قررت الجمعيات السياسية تحويلها إلى إعتصام في موقع الإنطلاق..

* بعد أكثر من عشرة شهور من السجن والتعذيب ، وسلسلة من الإضرابات عن الطعام ، وقبل إنتهاء مدة الحكم عليهم، التي بقي منها أقل من شهر ، صدر أمر من الشيخ حمد بالافراج عن معتقلي حادثة المطار الذين تجمعوا للمطالبة بالافراج عن اعتقال الشيخ محمد سند بعد وصوله للبحرين ، بعد مطالبته الاستفتاء من قبل الامم المتحدة على شرعة حكم آل خليفة . كما افرج عن المعتقلين بحادثة الدانة وكل من أعتقل أثر المظاهرات والمسيرات التي طالبت بالافراج عن معتقلي المطار.

* داهمت قوات المخابرات منزل د. صلاح البندر مستشار الشيخ أحمد عطية الله آل خليفة بعد أن كتب تقرير عن الخلية السرية التي يقودها عطية الله ، وأبعد عن البلاد وهو بريطاني من أصل سوداني ...البقية صفحة (6)

إكراهات البلاطات الحاكمة .....دكانة الملك وتقصير الرؤساء

بقلم : عباس ميرزا المرشد

" متى يظهر من بيننا رجل رشيد يرفض آداب الملوك، ويتعلم بآداب الشعب وكلام الرجال "

في الصورة المنشورة رسميا من قبل الديوان الملكي يتصدر الملك حمد المجلس وعلى يمينه طاقم كبير من أفراد العائلة الحاكمة يرتدون العقال و البشوت المطرزة بالذهب بمعية رؤساء الجمعيات الموالية المربوطة أساسا بالنظام كجمعية المنبر الإسلامي (الأخوان المسلمين)،على يسار الصورة يصطف رؤساء الجمعيات السياسية ومن في حكمهم، ولليمين واليسار أهمية ومكانة في أعراف الآداب السلطانية . الرسالة المبثوثة من الصورة واضحة ولا تحتاج إلى فهيم، فالملك يحاول أن يبدو كالحكم و الفاصل بين الفريقين وليس خصما أو ماسكا بكليات الأمور، فبقدر ما يخرج الملك نفسه عن الدولة والمجتمع فهو يتوسط بينهم دائما ،فكلهم عيال على حضرته وجلالته. ومثلما لم يتعد رؤساء الجمعيات السياسية على مقابلة الملك مجتمعين أو بوصفهم رؤساء لجمعيات تمثل أطياف واسعة من الناس فهو كذلك مثلهم لم يتعد على مقابلة رؤساء جمعيات سياسية، إنه يلتقي بهم كأجزاء منفكة عن صفتهم التمثيلية وكوجهاء وأعيان وكوسطاء يتم استبدالهم متى ما استنفذوا وظيفتهم .

هذه القاعدة الأولى في تعامل مؤسسة العرش مع المواطنين الذين هم رعايا وزبائن عند دكانة الملك. ومقتضى هذه القاعدة أن يتعلم رؤساء الجمعيات من الملك وأن يسمعوا له وليس العكس . فالرابطة التي تربطه بهم ليست بالعلاقة التعاقدية أو أي علاقة دستورية، أنهم يمثلون وسطاء النظام ووجهاء البلد في أحسن تقدير، وفي النهاية هم رعايا وليسوا مواطنين حتى يحق لهم الكلام بما يشاءون .

عندما اجتمع الأمير الراحل بالوفد العلمائي في بداية أحداث انتفاضة التسعينات سردوا له ما يجرى من انتهاكات وعذابات للناس من قبل قوات الشغب وأجهزة أمن الدولة . لم يكونوا على دراية كافية بكيفية التعامل مع إكراهات البلاطات الحاكمة فهم يأملون في عرض قضتهم ومطالبهم، وهم يفكرون أنه استقبلهم لأجل هذا الغرض ما حدث كان مختلفا جدا ومغايرا لتوقعاتهم، فالموافقة على اللقاء من قبل الأمير كانت تهدف لتعليمهم أصول الكياسة والتأدب بآداب البلاطات، فقال لهم أنه لا يملك أذنا ليسمعهم، فأجابه الراحل المدني أنهم يملكون آذانا لسماعه فما كان منه إلا أن وبخهم وعنف القول لهم وفض الاجتماع .

خلف هذه القاعدة هناك الحقيقة وهي أن تحول البحرين من إمارة تقوم على صيغة مطورة من الأنظمة الميراثية إلى مملكة لم يلغي أسس التعامل وإستراتيجية نظام الحكم في البقاء، فأساس الدعم الذي يلقاه الرئيس في النظام الميراثي هو العبيد والحرس الشخصيين والجيوش المرتزقة، بالإضافة للرعايا المجندين إلزاميا، أما القانون فهو محدد برغبة الحاكم التي تحل مقام القانون و هذا يعني أنه لا يكون للرعايا حقوق بالمعنى الحصري، فعند الاعتراض ليس بوسعهم سوى اللجوء إلى السلطة الاستنسابية لممثل السلطة الارثية والاستجارة عند الاقتضاء بطيبة الحاكم .

على الرغم من إشادة بيان الديوان الملكي باللقاء وتبجيله بالإعراب والإشادة والتوضيح والتأكيد فلا أحد راض عن مجرياته، فقد كان أشبه بلقاء الطرشان والأتباع، فأمام كل سؤال ضخم ومقلق تبرز و تعلو العبارات التهكمية المعدة سلفا .

سئل حضرة الملك عن أخطر قضية تمر بها البلاد وهي قضية وجود جناح ثالث في العائلة الحاكمة يدير خلايا تبث الفتنة ويسعى تنظيمها لإخلال بالأمن الاجتماعي والوطني، كانت إجابته انه لم يطلع على تقرير صلاح البندر بل سمع به وقد سأل المتهم الأول فيه أحمد عطية الله فنفي فصدقه الملك ! هكذا تدار البلاد بالاستخفاف والسخرية، فالتقرير الذي قراءه القاصي والداني لم يقرءاه رأس الدولة ومليكها !

سأل عن الدوائر الانتخابية والدائرة الانتخابية الواحدة، فأجاب أن لديه الصلاحية والقدرة على تعديل الدوائر ولكن هذا الإجراء لا يتماشى مع الديمقراطية وكأن رسم الدوائر الذي يعمل به حاليا تم بإجراء ديمقراطي.
سأل عن التجنيس فلم يعلق وأدار بوجهه متحاشيا الإجابة وأمام شكوى زوجة صلاح البندر من المعاملة غير اللائقة، حولها للقضاء النزيه والمستقل، أي إلى كوكب آخر غير البحرين.
حتى التفاتة أحد الحضور إلى تفشي الفقر في البحرين ومعاناة الناس أمام استحقاقات الحياة، لم تلقى جوابا غير أن شاء الله يصير خير!
أما السياسة فلا مكانة لها في الدكانة المقصودة، فهو منشغل بالملف الاقتصادي وهو الأهم من السياسة.
و لا عجب في ذلك فأسعار النفط مرشحة للانخفاض وهي فرصة ربما لا يمكن تعويضها لجلب الاستثمارات الملكية وتنميتها كلام الرجال الذي كان برؤساء الجمعيات التسلح به، ضاع أمام برتوكولات البلاط الملكي، وتمثيلهم الشعبي انسحق أمام هيبة الملك، وضاعت قضايا الناس في عبارات طال عمرك وكلمات طويل العمر! متى يظهر من بينا رجل رشيد يرفض آداب الملوك ويتعلم بآداب الشعب وكلام الرجال.

إيلاف السعودية تدعم مخططا استخباراتيا ضد الشعب البحريني

- إيلاف ضمن مخطط استخباراتي -

كشفت وثائق أصدرها الدكتور صلاح البندر مستشار تخطيط استراتيجي سابق لشئون مجلس الوزراء البحريني، وأمين عام مركز الخليج للتنمية الديمقراطية، اشتراك شبكة إيلاف السعودية في مخطط استخباراتي حكومي ضد الشعب البحريني وخصوصا ضد غالبيته الشيعية.
وورد اسم الكاتب الأردني نصر المجالي، واللبناني (المجنس بحرينيا) فادي عاكوم وهما موظفان في إيلاف ضمن المشتركين في مخطط تهشيم الغالبية الشيعية في البحرين.
وبين التقرير حصول نصر المجالي على راتب شهري مقداره 3000 دينار بحريني (30 الف ريال سعودي) مقابل عمله في الدعم النفي والاداري ضمن مجموعات العمل التي شملها المخطط الذي يشرف عليه أحمد بن عطية الله آل خليفة، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء البحريني.
كما بين التقرير استلام فادي عاكوم مبلغ 1000 دينار بحريني شهريا للمشاركة في المخطط. واستخدم الإثنان شبكة إيلاف لبث الأكاذيب حول الناشطين البحرينيين وتشويه سمعة المعارضة البحرينية. واشتهر المجالي بتلفيق تهمة التحريض على القتل للمعارض والحقوقي البحريني البارز عبد الهادي الخواجة.
ورغم عدم ورود أسمه في التقرير إلا أن الأردني مهند سليمان الذي منحته الحكومة البحرينية الجنسية، يكتب في إيلاف ايضا وتتسم مقالاته بنفس المنحى الذي يتبعه المجالي وعاكوم. وشملت القائمة ربا المجالي، وهي قريبة نصر المجالي الذي ينحدر من عائلة تشتهر في الأردن بكثرة المرتزقة فيها منذ تأسيس الأردن على يد الأنجليز في أوائل القرن الماضي.
وكان مالك إيلاف السعودي عثمان العمير قد زار البحرين مؤخرا والتقى ملكها، مما يشير الى ارتباط المالك نفسه في العمليةالاستخباراتية رغم عدم ورود أسمه في التقرير.

وقامت الحكومة البحرينية باعتقال البندر واستجوابه ثم ترحيله إلى لندن يوم 13 سبتمبر الجاري، لكنه تمكن من تسليم التقرير المؤلف من نحو 240 صفحة إلى السفارات البريطانية والأمريكية والألمانية إضافة إلى رؤساء الجمعيات السياسية البحرينية

رغم الرفض الشعبي
رأس الدولة يصر على مواصلة التغيير الديموغرافي

إثر الأصوات المنادية بمناهضة جريمة التغيير الديموغرافي التي ينتهجها النظام بكل صلافة، جمع وزير الداخلية- وهو من العائلة الخليفية- رؤساء التحرير ليوهمهم بأن ما يجري من عملية إستيطان هي عملية قانونية ونفى علاقة ذلك بالإنتخابات الصورية المزعومة. جاءت هذه المحاولة من السلطة لتخفيف الأصوات الشعبية التي تمثلت مؤخراً في اعتصام قام به أهالي المنطقة الغربية وتم الهجوم عليه بقسوة وعنف من قبل مرتزقة الجهاز الأمني في البحرين. فالكل يعلم سيطرة السلطة على المرافق الإعلامية في البلاد وعدم وجود إعلام مستقل يعكس الرأي الشعبي في كثير من القضايا وفي مقدمتها جريمة التغيير الديموغرافي، ولهذا لا يمكن للوزير أن يخدع الشعب أو العالم الذي بدأ يدرك حقيقة الواقع المضلل. ونريد في هذا الموقف أن نؤكد على الآتي:

1- أن السلطة لازالت تحاول "إستحمار" قوى المجتمع وإستغفال الشعب من خلال التأكيد على قانونية ما تقوم به من جريمة في وضح النهار في حق الشعب المغلوب على أمره. فعن أي قانون يتحدث الوزير، وعن أي مشروعية يتكلم؟! فالقانون الذي صاغته حكومته لكي تشرعن جريمة الإستيطان ومصادرة حقوق الشعب في صنع القرار، هو قانون لا يمكن أن يحظى بمشروعية. فالشرعية للحق وليس للقانون، والحق يعلو فوق القانون، وليس العكس.

2- وأي قانون يمكن ان يحترم حين يجعل من الإستثناء أساساً، ومن التقنين باباً مفتوحاً للتلاعب بمنح الجنسية؟! فبأي مسوغ يعطي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة- لنفسه الحق بان يوزع الجنسية كيفما يشاء؟! فيحرم عائلة الحاج صالح الستراوي من جنسيتهم البحرينية والعودة الى موطنهم البحرين، بينما يذهب الجواز البحريني على طبق من ذهب الى المغنية السورية أصالة، دون حتى ان تتقدم بالطلب ناهيك عن استيفاء شروط الجنسية، ويتنعم بها مايكل جاكسن للتواري من الملاحقات القضائية في بلاده، وترسل للآلاف من قبيلة الدواسر في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية وهم جالسين في بيوتهم دون أن يكونوا في حاجة لها أو أن يستوفوا شروط المواطنة والإنتماء للبحرين.

3- وكيف يحاول الوزير استغفال الشعب حين يصرح بان التوطين كان حسب الشروط القانونية، في الوقت الذي تقر فيه حكومته في ردها على توصيات لجنة التحقيق "النيابي" بشأن الموضوع نفسه، في ردها على التوصية الأولى المطالبة " بضرورة التأكد من استيفاء طالبي الجنسية لشروط التجنيس قبل منحهم الجنسية بموجب أوامر حكومية"؟! وكان الرد الحكومي بـ"أن الحكومة ليست الجهة المختصة بمنح الجنسية البحرينية وان كان طالب التجنيس مستوفيا للشروط والمتطلبات القانونية.. فسلطة المنح يختص بها صاحب الجلالة الملك المفدى وحده وفقا للمادة (6) من قانون الجنسية البحرينية لعام 1963م وتعديلاته".

4- وكيف يحاول الوزير أن يقنع الجمهور بأن السلطة التي يمثلها تحترم القانون وتلتزم بالمعايير؟! فهي تقر في الرد على التوصية الثالثة لنفس اللجنة السابقة حينما طالبت بوضع معايير واضحة لتطبيق حالات الاستثناء بأن "سلطة المنح وفقا للقانون مخول بها صاحب الجلالة الملك المفدى، وان جلالته رئيس السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وان القول بوضع معايير لتطبيق حالات الاستثناء على سبيل الحصر فيه تقييد لسلطة المنح بما لا يتفق مع الوضع السياسي والدستوري للسلطة المخولة لصاحب الجلالة الملك المفدى في منح الجنسية البحرينية، وبالتالي لا يمكن للحكومة ان تضع معايير واضحة لتطبيق حالات الاستثناء على سلطة تعلو عليها، فالسلطة المفوضة بمنح الجنسية هي أعلى سلطة في المملكة" . وهذا ما نؤكد عليه دائماً ولا تعترف به السلطة ان النظام في البحرين استبدادي شمولي، فليس في الديمقراطيو صلاحية مطلقة فوق القانون لأي جهة مهما كان موقعها.

فالوثائق الموجودة وردود السلطة وممثليها تشير الى ان عملية الإستيطان والتغيير الديموغرافي في البلاد قد بدأت في أغسطس 1975م، أي بعد تغييب السلطة الشعبية في التشريع والرقابة، وأنها أضحت واضحة للعيان وبشكل متسارع منذ تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في العم 1999م. وأصبح – أي الشيخ حمد- الذي يقوم بمنح الجنسية لمن يشاء – سواء استوفى الممنوح شروط الجنسية أم لا، كما يحتفظ بكل سجلات الذين تم منحهم الجنسية البحرينية في الفترة السابقة –سواء من خلال الإستثناء أو غيره- ولهذا السبب لم يسمح للجنة التحقيق في التجنيس من البحث في سجلات الديوان الملكي أو في حالات التجنيس الإستثنائية أو تلك التي حدثت قبل ديسمبر 2002م. ويقتصر دور وزارة الداخلية على التأكد من ملئ الإستمارات المناسبة وتسليمها للديوان لإتخاذ الإجراءات اللازمة. ولا يمكن استثناءه من المساءلة حيث أنه شريك في إدارة الدولة من خلال هذا الملف أو غيره. إن الشيخ حمد بن عيسى هو المسئول عن هندسة التغيير الديموغرافي في البحرين، وهذه الممارسة خلاف الإرادة الشعبية ولا يتماشى مع المصلحة الوطنية، وهو أمر لا يصح، غير شرعي وغير مقبول، وعليه فإننا نوجه خطابنا له بشكل مباشر ، من غير مواربة ونقول:

أ- أنه ليس من حقك التلاعب بالتركيبة الديموغرافية واستيراد المواطنين من أصقاع الأرض، ومن ثم تفضيلهم وتقديمهم على المواطنين الأصليين (شيعة وسنة) في التوظيف والإستفادة من مصادر الثروة والخدمة المحدودة والمخصصة لهم.

ب- نطالبك باسم الشعب أن تتوقف من منح الجنسية لأحد عبر الإستثناء المشار له في قانون 1963م، بل نطالب بإستعادة الجنسية من كل من تم منحه الجنسية عبر سلطة الإستثناء، مع مراعاة الجوانب الإنسانية. كما نطالب بتقنين سلطة الإستثناء لتكون محددة بمعايير ومحدودة بعدد معين، على أن تكون تحت الرقابة الشعبية.

ت- إننا نحملكم المسئولية الكاملة لتهديد بقاء التاريخ والهوية البحريني وللنتائج السلبية لعملية التغيير الديموغرافي والتوطين التي استهدفت النسيج الإجتماعي في القرى والمدارس وعلى جميع مناحي الحياة الأقتصادية للمواطنين الذين نتجت بسبب تمكين من تم توطينهم من الوظيفة والسكن على حساب المواطن الأصيل.

ث- إن ما تقومون به سوف لن يستحصل الولاء الشعبي لكم، سواء مم تم توطينهم من مجنسين أو من تم استهدافهم أو حرمانهم من أفراد الشعب البحريني الأصيل شيعته وسنته.

ج- إننا ننصحكم بأن عملية التوطين التي تقومون على إدارتها سوف تعود بالويلات وانعدام الأمن الإجتماعي والإقتصادي على البحرين وشعبها، وحين تنتشر النار، فلن تفرق بين حاكم أو محكوم.

أيها الشعب الأبي:

إن مناهضة عملية التوطين التخريبية- التي تسعى لهدم نسيجكم الإجتماعي وتشطيركم- واجب وطني. ويجب على الجميع التكاتف من أجل مناهضة ومقاومة محاولة التغيير الديموغرافي. إننا جميعاً- سنة وشيعة، عرباً وعجما - مسئولون عما يحدث أمام ناظرينا، ويجب أن نتكاتف جميعاً لحماية تاريخنا وهويتنا وحاضرنا ومستقبل أجيالنا. إننا نشد على أيديكم لمقاومة جريمة التخريب واللعب بالديموغرافية بكل الوسائل السلمية المتاحة.

وقد بدأت حركة "حق" في التعريف بهذه الجريمة النكراء لدى المنظمات الدولية، الأمر الذي إنعكس على تقاريرها، وستواصل الحركة أنشطتها داخل وخارج البحرين من أجل خلق وعي ضاغط لتصحيح الوضع الحقوقي الخاص بالتغيير الديموغرافي وإعادة الأمور الى نصابها.

وما ضاع حق وراءه مطالب،،،

مركز حقوق الانسان:
التجنيس السياسي: انتهاكات بالجملة لحقوق المواطنين والأجانب

ـ موارد القلق .. تصنيفات المتجنسين.. وتوصيات عامة ـ
مركز البحرين لحقوق الانسان
www.bchr.net

يتابع مركز البحرين لحقوق الإنسان بقلق تطورات قضية التجنيس السياسي. فقد كشف أعضاء بمجلس النواب بأن السلطات ربما قامت بمنح الجنسية بشكل استثنائي لحوالي 10 آلاف من المقيمين الآسيويين والعرب. ويضاف هذا العدد لحوالي 30 ألف ربما تم منحهم الجنسية بشكل استثنائي خلال الأعوام الأخيرة[1] ويعتقد بشكل واسع بان هناك دوافع سياسية وراء حملات التجنيس الاستثنائي وخصوصا لأنه يتم بشكل غير علني ويقوم على أساس عرقي وطائفي، وان للتوقيت علاقة بالعملية الانتخابية التي ستجري في البلاد بعد شهور قليلة.

وتندرج موارد قلق المركز في الأمور التالية:

التمييز وعدم المساواة: يتم التجنيس بشكل انتقائي على أساس الأصل القبلي أو الطائفي، وليس بناء على حق متساو للأجانب في الحصول على الجنسية.[2] فالمادة (6) من قانون الجنسية البحريني لعام 1963 تسمح بمنح الجنسية بشروط منها الإقامة لمدة 15 عام للعربي و25 عام لغير العربي. ولكن الخلل الأساسي يكمن في طريقة تطبيق القانون: فالقانون لا يوجب على السلطات منح الجنسية لمن تنطبق عليهم الشروط بشكل تلقائي، مما يفتح المجال للتمييز والتحيز في منح الجنسية بناء على شروط غير مكتوبة، ووفقا لتوجهات ومزاج السلطة، وفي غياب الشفافية والمحاسبة.
إساءة استخدام السلطة الممنوحة استثنائيا: إن نسبة كبيرة من الذين تم منحهم الجنسية لم يستكملوا المتطلبات القانونية الاعتيادية، وخصوصا مدة الإقامة، لذلك يتم منحهم الجنسية عبر استخدام سلطة استثنائية يمنحها القانون للملك.

التلاعب بالقوانين والإجراءات: في حين تم تعطيل بعض الطلبات المستوفية للشروط لسنوات طويلة بذريعة عدم تمكن صاحب الطلب من إثبات إلغاء جنسيته الأصلية، يتم في التجنيس السياسي تجاوز ذلك الإجراء أو الالتفاف عليه. كذلك يتم تجاوز قوانين البلدان الأصلية للمتجنسين والتي لا تسمح بازدواجية الجنسية مثل الهند والسعودية. فيما تتجاهل حكومات بعض تلك البلدان حصول مواطنيها على الجنسية البحرينية، فيواجه المتجنسون السوريون مثلا غرامات من سلطات بلدهم لعدم أداءهم لخدمة العسكرية.
تزوير المعلومات: من اجل إصدار الجنسية ووثائق الهوية للمتجنسين الذين لا يقيمون في البحرين أصلا، كالسعوديين مثلا، أو لتسجيل هؤلاء المتجنسين في مناطق معينة لأغراض انتخابية، يقوم موظفو السلطة بإدخال عناوين غير حقيقية، بتثبيت عناوين في مناطق غير مأهولة مثل جزر حوار، أو باستخدام عناوين مساكن مأهولة من قبل أناس آخرين.

الحرمان من الجنسية: في الوقت الذي يتم منح الجنسية بشكل استثنائي لمن لا تنطبق عليهم شروط الإقامة، والذين يتمتعون بجنسيات بلدانهم الأصلية، يتم حرمان المئات ممن يستحقونها بسبب أصلهم العرقي أو انتمائهم الطائفي رغم انهم لا يتمتعون بجنسية أخرى[3]. ولا تزال هناك المئات من العائلات تعاني من الآثار النفسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الحرمان من الجنسية، رغم توفر جميع الشروط المطلوبة، واغلب هؤلاء من أصول فارسية من المذهبين السني والشيعي. في حين تتضمن المادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن "لكل فرد حق التمتع بجنسية ما". من ناحية اخرى يتم حرمان الأطفال من أم البحرينية من الجنسية بسبب اختلاف جنسية الأب، ذلك بالرغم من أن البحرين عضو في "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي تنص في المادة 9 على أن "تمنح الدول الأطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما". وتبرز قضية عائلة الستراوي كنموذج صارخ لحرمان مواطنين بحرينين من الجنسية وتفرقهم كلاجئين في بلاد مختلفة[4].

انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين والأجانب: تعاني البلاد من البطالة المتفاقمة وتدني الأجور وأزمة السكن، ويعاني من ذلك نسبة كبيرة من المواطنين والأجانب على حد سواء[5]. وبدلا من أن تقوم الحكومة بإصلاحات اقتصادية تتضمن تنظيم جلب العمالة الأجنبية وتحسين أوضاع الأجور وظروف العمل للمواطنين والأجانب بشكل عام، تلجأ السلطة ولأغراض سياسية إلى توطين الأجانب بأعداد كبيرة مما يزيد من تردي الأوضاع المعيشية والسكنية وزيادة المشكل الاجتماعية. ان تجنيس العمال الأجانب لا يعني بالضرورة ضمان حقوقهم وتحسين أوضاعهم المعيشية، بل انه يفقدهم بعض الميزات مثل بدل السكن وبدل الغربة وغيره. وكانت السلطات البحرينية تمتنع عن الانضمام إلى "الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم" بذريعة خطر توطين الأجانب على التركيبة السكانية في البحرين، ولكننا نجدها الآن تلجأ إلى منح الجنسية لأعداد كبيرة من هؤلاء بشكل استثنائي وعلى أساس طائفي وذلك بناء على أغراض ومصالح سياسية.

انتهاك الحقوق السياسية: التلاعب بالانتخابات لتثبيت الهيمنة والاستبداد: إن توقيت عمليات التجنيس وحجمها وطريقة اختيار المستفيدين منها تؤثر بشكل مباشر في العملية الانتخابية، بما يضر بحقوق أفراد الشعب ويثير الخلاف العرقي والطائفي وذلك لمصلحة هيمنة السلطة على مؤسسات الدولة. وقد اقترنت عملية التجنيس الواسعة التي تنفذها السلطات بتغيير القانون المتعلق بالحقوق السياسية، بحيث تم منح المتجنس حق الترشيح والانتخاب بشكل فوري بدلا من الانتظار عشر سنوات.

استخدامم الأجانب كمرتزقة ومنحهم الامتيازات[6]: توظف الحكومة فئات معينة من الأجانب من ذوي انتماء عرقي وطائفي معين في الأجهزة الأمنية والعسكرية وتفضلهم على المواطنين في الامتيازات الوظيفية والخدمات وتستخدمهم في الأجهزة القمعية، مثل قوة الأمن الخاصة، وتوفر لهم السكن في مجمعات مغلقة، وتمنحهم الجنسية بشكل استثنائي وبأعداد كبيرة.

إثارة التوتر العرقي والطائفي وكره الأجانب: بسبب التمييز العرقي والطائفي في منح الجنسية، والأضرار السياسية والاقتصادية المترتبة على سياسة السلطة في السياسي، والاستغلال السياسي والأمني، فان الأرضية مهيأة جدا للتوتر العرقي والطائفي على المستوى السياسي والاجتماعي، ومما يؤدى للتشدد وكره الأجانب واستهداف حتى أولئك الذين حصلوا على الجنسية بشكل عادي، أو الأجانب بشكل عام.

غياب الشفافية: رغم ان السلطة تنكر وجود تجنيس انتقائي لأهداف سياسية، إلا إنها تمتنع عن الكشف عن أعداد الذين يتم تجنيسهم، والكشف عن هوياتهم والبلدان التي قدموا منهما.

غياب الرقابة والمحاسبة: منعت الحكومة مجلس النواب من التحقيق في قضية التجنيس وذلك عبر قانون كانت قد شرعته يمنع المجلس من التحقيق في تصرفات السلطة السابقة لتشكيل المجلس. ويتردد النواب والجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في تناول قضية التجنيس السياسي بشكل صريح وجاد باعتبار إنها قد تمس تصرفات ملك البلاد، مما يعرضهم لغضب السلطة وربما

التتمة صفحة (5)

مركز حقوق الانسان:
التجنيس السياسي

الملاحقة القانونية المشددة

تصنيفات المتجنسين:
لتقييم قضية التجنيس بشكل صحيح، ولطرح التوصيات والحلول المناسبة، يمكن تصنيف المجنسين إلى 6 فئات رئيسية:

الفئة الأولى: المستحقون للجنسية وفقا للمواثيق الدولية والحق الإنساني:
وهم المقيمون الذين لا يحملون جنسية بلد آخر، وتنطبق عليهم الشروط الاعتيادية للجنسية مثل مدة الإقامة، أو انهم وولدوا في البحرين من أب لا يحمل الجنسية. وهؤلاء هم الذين يدافع عنهم القانون الدولي لحقوق الإنسان. حيث ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك المعاهدات الدولية المرتبطة به على إن لكل إنسان الحق في جنسية بلد ما. وباعتبار ان منح هؤلاء الجنسية يتماشى مع القانون البحريني، فهولا ء حقهم في الجنسية ثابت من الناحية القانونية والإنسانية. . ويجب تعديل القانون البحريني بما يتناس مع الالتزامات الدولية فيما يتعلق بمنح الجنسية لأبناء الام البحرينية.

الفئة الثانية: المستحقون للجنسية، بتوافر شروط القانون المحلي:
وهم الذين يتمتعون بجنسية بلد آخر وجاءوا إلى البلد بشكل عادي للعمل، وتتوفر فيهم الشروط الأساسية الاعتيادية مثل مدة الإقامة. وهؤلاء يحق لهم وفقا لقانون البلد التقدم لطلب الجنسية. ورغم أن هؤلاء ليسوا محرومين من جنسية بلدانهم الأصلية، إلا أن حقوقهم المكتسبة نتيجة إقامتهم لمدة طويلة في بلد جديد، تؤهلهم للحصول على الوضعية القانونية والامتيازات التي يتمتع بها سكان البلد أنفسهم.
ويحق لهؤلاء الحصول على الجنسية بشكل تلقائي، مادامت الشروط القانونية متوافرة. ويلزم أن يكون الامتناع عن منح هؤلاء الجنسية مسببا وبناء على معايير واضحة غير قائمة على التمييز ولا تقوم على تقديرات موظفي السلطة. وفي حالة وجود سياسة عامة في تقييد منح الجنسية لأسباب المصلحة العامة فيجب أن يكون ذلك بقانون وضمن معايير وإجراءات واضحة ليست قائمة على التمييز ومع ضمان الشفافية.

الفئة الثالثة: المقيمون الذين لا تتوفر فيهم الشروط الاعتيادية، ويتم منحهم الجنسية بشكل استثنائي:
وهم الذين يتمتعون بجنسية بلد آخر وجاءوا إلى البلد بشكل عادي للعمل، ولكن لا تتوفر فيهم شروط الأساسية الاعتيادية مثل مدة الإقامة. مثل هؤلاء كانوا يحصلون على الجنسية في حالات فردية، وعبر العلاقات (الواسطة) او الرشاوى، وتتدخل أيضا معايير قائمة على التمييز العرقي او الطائفي. وكانت هذه الحالات محدودة العدد في الماضي حتى تم انكشاف قيام السلطات بمنح الجنسية بأعداد كبيرة تم تقديرها في أغسطس الجاري بعشرة آلاف، وتقول المصادر ربما تكون هذه الدفعة الأولى. ولا يتم المنح بشروط متساوية وانما بناء على قوائم تحددها السلطة ربما تكون قائمة على مواصفات غير معلنة مثل نوعية المذهب الديني. ولأن هؤلاء تم تجنيسهم على أساس التمييز العرقي والطائفي، وبناء على الاستخدام الخاطئ للسلطة الاستثنائية، وما بني على باطل فهو باطل، فلابد من مراجعة حق هؤلاء في الجنسية وجميع ما يترتب عليها، مع حفظ الحقوق المدنية والإنسانية لهؤلاء باعتبارهم مقيمين في البلاد.

الفئة الرابعة: الذين تم جلبهم من الخارج ضمن السياسة الأمنية الطائفية، ولكن تتوفر فيهم الشروط القانونية:
يتمتع أفراد هذه الفئة أيضا بجنسية بلد آخر. ورغم تمتع أفراد هذه الفئة بالشروط الاعتيادية مثل مدة الإقامة، الا ان انهم قد تم جلبهم الى البلاد ضمن سياسة التوظيف في الأجهزة الأمنية والعسكرية، بناء على مواصفات عرقية وطائفية معينة. وربما يكون جلبهم وتوظيفهم – تم مخالفة للدستور- الذي يشترط توظيف المواطنين في الأجهزة الأمنية والعسكرية، وقد تم استخدام بعض هؤلاء في تنفيذ انتهاكات لحقوق الإنسان مثل التعذيب والاستخدام المفرط للقوة.

الفئة الخامسة: الذين تم جلبهم من الخارج ضمن السياسة الأمنية الطائفية، ولا تتوفر فيهم الشروط القانونية:
وهم كالفئة الرابعة من ناحية التمتع بجنسية بلد آخر والقدوم للبحرين ضمن سياسة التوظيف في الأجهزة الأمنية والعسكرية، ولكن لا تتوفر فيهم الشروط الأساسية الاعتيادية مثل مدة الإقامة. وهؤلاء لا يستحقون حتما الجنسية البحرينية، بل يجب إعادة النظر في الحاجة الدائمة إليهم، ويلزم ان يكون التوظيف في الأجهزة الأمنية والعسكرية في داخل البلاد وليس خارجها، ومفتوحا للمواطنين وبعيدا عن التمييز العرقي والطائفي.

الفئة السادسة: مواطنو دول مجاورة لا يقيمون في البحرين:
وهم مواطنون في دول مجاورة ربما ينتمون إلى أصول قبلية مشتركة لجهات متنفذة في السلطة، ولكنهم لم يقيموا قط في البحرين، ولا تسمح بلدانهم بازدواج الجنسية، ولا تتعامل بلدانهم بالمثل في منح الجنسية للبحرينيين. وهؤلاء يفتقدون لشرط الإقامة، ولا ينتمون إلى البلاد فيما يتعلق بالحقوق او الواجبات المدنية والسياسية والاقتصادية، ولا تربطهم اية صلات بالمجتمع. ولا يوجد أي وجه قانوني او اجتماعي او إنساني لمنحهم الجنسية والحقوق المترتبة عليها.

التوصيات:
يناشد مركز البحرين لحقوق الإنسان السلطات والجهات المعنية بحقوق الانسان التدخل والدفع باتجاه:

المكاشفة والشفافية: بأن تعلن السلطة عن جميع المعلومات المتعلقة بالتجنيس، وخصوصا عدد المجنسين وهويتهم ان يتم فتح المجال وبشكل علني للمناقشة والحوار وايجاد الحلول لهذه القضية ان يتم اجراء اصلاح اداري في الاجهزة المتعلقة بمنح الجنسية ومحاسبة المسؤولين عن التجاوزات ان يتم تعديل قانون الجنسية بحيث يحدد بشكل واضح شروط التجنيس بشكل استثنائي، ويقيد تلك السلطة بحيث يمنع اساءة استخدام تلك السلطة، ويحقق الشفافية بالاعلان الرسمي عن حالات منح الجنسية.

ان يتم وضع الحلول واعادة النظر ضمن الاطار الانساني لمن تم منحهم الجنسية خارج الشروط الاعتيادية اتخاذ اجراءات لوقف أي تمييز في منح الجنسية، واي تفضيل للمجنسين الجدد في التوظيف والسكن والامتيازات اعطاء الاولوية للمواطنين - ودون تمييز بينهم- للحصول على الوظائف والترقيات في اجهزة الجيش والأمن اعطاء الاولوية في منح الجنسية بشكل استثنائي للبدون المحرومين من الجنسية وللنساء ممن لديهن ابناء بحرينيين ولابناء البحرينيات تسريع اجراءات منح الجنسية للمستحقين، واصدار جوازات سفر للبحرينيين المحرومين من ذلك مثل أبناء وذرية الحاج صالح الستراوي الممنوعين حتى الآن من العودة للبحرين.

---

[1] راجع التقرير المرفق: تلاعب خطير بالعملية الانتخابية القادمة في البحرين- ا اغسطس 2006

[2] راجع التقرير المرفق: التمييز في منح الجنسية في البحرين: الدوافع.. والآثار الخطيرة على حقوق الإنسان والأمن الاجتماعي- مارس 2004

[3] تحتفظ لجنة المحرومين من الجنسية بملفات للمئات من الأفراد المحرومين من الجنسية رغم استحقاقهم لها ووجودهم في البحرين منذ عشرات السنين.

[4] يمكن مراجعة: قضية عائلة الحاج صالح الستراوي كنموذج لخرق القانون والتمييز في منح الجنسية-ورقة مقدمة الى ندوة التجنيس السياسي-نادي العروبة – البحرين- 22 يناير 2004

[5] للمزيد من الإحصائيات والتفاصيل راجع تقرير: الفقر والحقوق الاقتصادية في البحرين: أزمات متفاقمة تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي- سبتمبر 2004

[6] عينت الأمم المتحدة مقررا خاصا يدرس مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان، والذين قد تستخدمهم حكومات تتعرض لتهديد من جماعات معارضة وقد واجهت المنظمة الدولية إشكاليات منها حين يتم منح

ملف صلاح البندر...
تنظيم سري تابع أحمد بن نتنياهو(عطية الله)

بقلم عباس ميرزا المرشد

صلاح البندر سوداني الأصل بريطاني الجنسية، قدم البندر كمستشار أمني واستراتيجي لأحمد بن عطية الله، وأوكلت إليه مهم عديدة وخطيرة جدا أبسطها الأشراف على ملف التجنيس والطائفية في البحرين.
كان موعد صلاح البندر الشهر التاسع من عام 2006 وحسب الخطة المرسومة تقوم جهات محسوبة عليه بعملية اغتيال شخصية دينية شيعية وفي الوقت نفسه تثار أكثر من قضية مذهبية وأثينية. لم يدر في خلد البندر وهو يستلم ملفا ضخما من الأسماء المتعاونة والجهات المدنية التي تعمل لصالحه أن هذا المخطط سوف يكون مصيره الفشل وأن يطرد من البحرين بطريقة دنيئة بعد استقدامهم ضباطا أردنيين يسكنون حتى الآن في قبال بناية أجنحة السيف وأوكلت إليهم مهمة رعاية التنظيم والإشراف عليه.
البندر كان أذكيى من عطية الله الذي كان حسابه الخاص في بنك الشامل وبيت التمويل الكويتي يصرف الشيكات الشخصية لمن يقدم خدمات تخص خطة التنظيم، حاول البندر أن يلعب بالأوراق خلافا لرغبة عطية الله ورئيس الوزراء .
منذ ترحيله عن البحرين بتهمة تخص أمن الدولة والأخبار تبحث عن بعض كومات ورق ملفه الذي سربته إحدى السفارات في المنامة. ترحيل البندر جعل نظام الحكم في أشد ورطة يمر بها الحكم الجديد فطوال سنوات كانت الأبواق الإعلامية تنهش في جسد الشيعة وتؤكد على ارتباطهم بالخارج ويتم تخويف السنة من مخاطر الشيعة.
ووفقا لهذه الأجندة كان الشيعة عرضة لكافة أنواع التميز والاتهامات والطعن. ما كشفت عنه أوراق ملف البندر ان المتورطين في كل أشكال الفتن والإضرابات السياسية والاجتماعية هم المقربون من قصر الصافرية ومن الماكثين عند رئيس الوزراء .
في منتصف السبعينات تورط محمد بن سلمان في محاولة اغتيال لابن أخيه حمد بن عيسى إلا أن مجلس العائلة لم يكن في حل من أمره وتمت تسوية الأمر وحسب بعض الجهات فقد تورط رئيس الوزراء في حادثة مشابهة في بداية الثمانيات في صفقة تهريب أسلحة من العراق إلى البحرين وكشفت المخابرات العناصر العسكرية التي كانت تخطط لعملية انقلاب الحكم لصالح خليفة بن سلمان وعلى إثر ذلك سافر خليفة بن سلمان إلى لندن ومكث هناك أكثر من أربعة أشهر.
اليوم وفي سنة 2006 يتكرر السيناريو بقيادة احمد بن عطية الله وإشراف خليفة بن سلمان عبر وجهه جديد على البحرين، وهو صلاح البندر الذي أبعد عن البحرين قبل أسبوع على إثر تسريب ملف خطير يحتوي على كافة المهام القذرة والفتن الطائفية التي مرت بها البلاد منذ أكثر من 4 سنوات.

المتورطون في ملف البندر قائمة طويلة من الصحفيين يكتبون في صحيفة الوطن منهم هشام الزياني ويوسف بن خليل وجمال العسيري وهشام جعفر(الحريري)، ويوجهون أساسا إلى تأجيج السنة ضد الشيعة والنيل من الشخصيات الشيعة وتبرير عمل الأجهزة الأخرى في التنظيم خصوصا كتابات المحرر السياسي الذي كشفت أوراق الملف عن أسمه وهو دكتور عراقي الجنسية (الغري)، كان هؤلاء يستلمون شيكات بأسمائهم الشخصية مقابل كل مقال وخبر مفبرك.
لم تنحصر خلايا التنظيم على الصحافة المحلية فأسماء المراسلين الأجانب كانت مدرجة في التقرير عبر وسيط بينهم وبين التنظيم، فمقابل عدم نشرهم للأخبار السياسية، واختلاق أخبار تخص سمعة نظام الحكم تصرف لهم المكافآت والمنح المالية. ياتي ذلك بجانب جهود "فيصل فولاذ"، وجمعية البحرين أولا.
ما تفصح عنه أوراق ملف البندر أخطر من أن ينشر بالأسماء والجهات الداخلة والمتورطة كجمعيات سياسية سنية تم إغرائها بمخطط تعديل النسبة الطائفية في البحرين أو ما تم الاصطلاح عليه بتسنين البحرين. فالمسجات السخيفة التي كانت ترسل لكافة هواتف البحرين وفتنة المحرق الأخيرة وغيرها من الفتن يكن لقارئ الملف أن يجد خطوطها ومنفذيها
أخير ستكون البحرين أمام منزلق أمني يطال كثير من الرؤوس ,كثير من الشخصيات العامة المتورطة في تنظيم البندر كما سيكون الحكم في ورطة كبرى تتعلق بتبرئة ساحته من كافة ما ورد في تقرير البندر. وفي هذا كفاية لمن داب بقلمه و محاضراته وكلماته على اتهام الشيعة وتخوينهم ومن يحمل الولاء لهذا الوطن هل هم المجنسين أم المخلصين .

الملك يستدعي زوجة البندر للديوان والبندر يصرح للمعارضة في بريطانيا

في لقاء استغرق اكثر من ساعتين جمع بعض افراد المعارضة البحرينية في بريطانيا مع السيد صلاح البندر (المواطن السوداني الاصل, البريطاني الجنسية, والذي تم ترحيله مؤخرا من البحرين اثر تقرير خطير اصدره, والذي يعتبر كوثيقة ضد ممارسات النظام)

كشف السيد صلاح البندر الستار عن المخططات الخليفية الدنيئة والتي تحاك وراء الستار ضد ابناء الشعب البحريني وما اسماه بمشروع (الكذبة الكبيرة) التي يرعاها حمد بن عيسى ال خليفة الذي جعل من نفسه ملكا مطلقا للبحرين ووجه السيد صلاح الانظار الى الوجه القبيح والحقيقي لما يسمى(بمشروع الاصلاح) والنوايا الشريرة التي تقف وراءه.

وفي اثناء الحديث تلقى السيد صلاح مكالمة من زوجته من البحرين قالت انها تلقت مكالمة من رئيس المراسيم والبروتوكولات في الديوان الملكي يستدعيها للحضور ولقاء الملك صباح يوم غد الثلاثاء الموافق 19|9|2006 ولايعرف السيد صلاح الهدف من هذا الاستدعاء وماذا سوف يجري فيه ,الامر الذي يلزم متابعته من قبل نشطاء حقوق الانسان للتاكد من سلامة وامن زوجة السيد صلاح وعدم تعرضها لاية ضغوط او ممارسات غير انسانية .
يذكر السيد صلاح انه واثناء الاعتقال والذي تم في مكتبه الكائن بالسيف تم

التتمة صفحة (7)

المعارضة بلندن تلتقي البندر
البقية من ص 6

مهاجمة الشقة من قبل رجال امن في زي مدني والذين بادروا الي تقييده وحشره في زاوية من الشقة وتوجيه لطمات له على وجهه طيلة مدة التفتيش والتي استمرت قرابة ساعتين وتم خلالها مصادرة كل محتويات المكتب بما في ذلك الاجهزة وتم نقلها في خمس سيارات تابعة لرجال الامن ومن ثم تم نقله الى المطار فقط بنعله وجلابيته السودانية وجواز سفره وتلفونه النقال دون ان يسمح له حتى باخذ نقود او أي شي اخر بعد ان صادروا كل شي بما في ذلك محفظته وبطاقاته الشخصية والبنكية
وفي الجانب الاخر تم مهاجمة منزله الكائن في الرفاع وبصورة لا تقل همجية عن مكتبه وايضا تم مصادرة كل ممتلكاته الشخصية .

لقد اشتمل تقرير السيد صلاح البندر والذي صدر باسم مركز الخليج للديمقراطية وشارك في التقرير معه 13 اخرين اشتمل التقرير على 220 صفحة قال انه لم يذكر فيه الا الامور التي ثبتت له بالدليل القاطع بعد الفحص والتدقيق لمرات عن النقاط التي جاءت اما النقاط التي تمت في اطار الظن والشكوك فانه لم يدرجها لكي لا تضعف تقريرة العلمي والمدروس والموثق بالبراهين والادلة القطعية .

وقد ذكر في تقريره ان البحرين تدار من خلال شبكة مخابراتية سرية تتخذ من مركز الاحصاء الكائن في المدينة قرب دوار الشرطة ولا تدار من الديوان او رئاسة الوزراء بعد ان اعطوا قادة البحرين السياسيين كل الصلاحيات في يد ثلة وسخروا لهم الاموال الطائلة لتنفيذ مخططاتهم ضد ابناء الشعب ولم يستبعد السيد صلاح ان تكون ضمن المخططات تصفيات جسدية لمناوئي النظام من امثال افراد حركة حق .

لقد تحدث السيد صلاح مع المعارضة في بريطانيا عن امور لم يذكرها في التقرير ولا تقل اهمية وخطورة مما جاء في تقريره وتطرق الى بعض التفاصيل التي اصابت الحكومة في مقتلها وابدى استعداده لاي حوار ولقاء ومؤتمر صحفي وتعاون مع اية منظمات دولية لابراز الحقيقة كما ابدى ترحيبه لاية محاكمة تجري والتي يرجو من خلالها اثبات الحقيقة للعالم.

واكد السيد صلاح ان الحكومة تقلق من التحرك الخارجي لحركة حق اكثر من أي تحرك داخلي وقال ان العريضة اصابت الحكومة في مفاصلها .
وقد ادرج في تقريره عددا من الاسماء يتم تمويلهم من قبل الجهاز الخليفي السري وتصرف لهم شيكات منهم (جاسم السعيدي , فيصل فولاذ,سعد المران ,عادل ابوصيبع , يوسف الهاشمي ,وغيرهم العديد)

الديوان الملكي متورط في وضع وتنفيذ المخطط الذي كشف عنه البندر

مداخلة عبدالهادي الخواجة في اللقاء الوطني بشأن "تقرير البندر، الحقائق والتداعيات"
28 سبتمبر 2006

جميعنا يعلم بأن تشخيص أية مشكلة هو نصف الحل، والتشخيص الخاطئ يؤدي إلى وضع حلول غير مجدية. وان التشخيص الصحيح للقضية التي نحن بصددها لا يمكن أن يتحقق دون الحديث عن الأطراف الحقيقية وراء المؤامرة الطائفية الخطيرة، ودون ربط هذه المؤامرة بالقضايا الكبرى التي شهدتها البلاد خلال الأعوام القليلة الماضية.

فيجب أن نتساءل: من وراء الانقلاب على الدستور والخروج بديمقراطية مشوهة تركز جميع السلطات لدى جهة واحدة؟ ومن اصدر المرسوم بتقسيم الدوائر الانتخابية على أساس طائفي؟ ومن لديه صلاحيات التجنيس السياسي الاعتيادية والاستثنائية؟ ومن هي الجهة التي تملك الصلاحية الرسمية لمنح الأراضي والسواحل؟ ومن هي الجهة التي تمتلك القرار الأخير في إصدار القوانين التي تقيد الحريات وتقيد العمل السياسي؟ وضمن سياق تلك القضايا تأتي الفضيحة التي كشف عنها البندر.

ان تقرير البندر يتضمن دلائل واضحة ومباشرة تثبت الدور الرئيسي للديوان الملكي في المخطط الطائفي. وقد تم جمع تلك الدلائل القاطعة بالأسماء والتفاصيل في فقرة مكثفة ضمن العريضة الموجهة للملك والتي بين أيديكم. فالمخطط يتصل مباشرة ليس فقط بمجلس الوزراء وإنما الديوان الملكي. ونص الفقرة كالتالي:

".. ولكن الأخطر من بين المعلومات التي نشرها التقرير هي تلك التي توحي بدور رئيسي لمسؤولين بالديوان الملكي في أجزاء رئيسية من هذا المخطط. فقد تضمن المخطط السري في أهم بنوده التلاعب بالتركيبة السكانية عبر منح الجنسية بشكل انتقائي وذلك بحجة إحداث التوازن الطائفي وبغرض توهين طائفة معينة من المجتمع، وهذا ما تم بالفعل خصوصا في السنوات الأخيرة وأثار موجة متصاعدة من الاعتراض والاحتجاج. ونحن نعلم بأن قرارات التجنيس الاعتيادي لا تصدر بدون موافقة الديوان الملكي، إضافة إلى أن التجنيس الاستثنائي لا يتم إلا باستخدام الصلاحيات الاستثنائية التي يمنحها قانون الجنسية لجلالتكم.

"من ناحية أخرى فإن الذراع الإعلامية للمخطط الطائفي والتي تتمثل في صحيفة الوطن - والتي دأبت منذ صدورها على إثارة الفتنة الطائفية- يشرف عليها ويساهم في تمويلها الوكيل المساعد بمكتب رئيس الديوان الملكي. وكما جاء في التقرير فإن الوكيل المساعد المذكور على صلة بلجنة التجنيس في الديوان الملكي. كذلك فان مستشار رئيس الديوان الملكي للشئون الإعلامية هو المشرف على المجموعة الإعلامية في التنظيم السري وهو أيضا القائم بأعمال رئيس تحرير جريدة الوطن. كما يورد التقرير اسم صحفي مصري يعمل بالديوان الملكي وهو في نفس الوقت المشرف الميداني للمجموعة الإعلامية المصرية التي تم تشكيلها وإنشاء مقر لها ضمن التنظيم السري، وهم ثمانية أشخاص يعملون في صحيفة الوطن ووزارة الإعلام والجهاز المركزي للمعلومات وفي مركز الرأي العام الذي أنشأه التنظيم السري أيضاً.
" أما الأراضي التي يتم منحها للمشاركين في ذلك التنظيم السري الخطير فمن المعلوم أنه لا يمكن أن تمنح إلا بموافقة الديوان الملكي. ومن نماذج ذلك الأرض بضاحية السيف التي تقدر قيمتها بأكثر من نصف مليون دينار والمسجلة باسم رئيس "جمعية البحرين أولا"، وهي الجمعية التي تم تأسيسها ضمن المخطط نفسه. كما لا يزال السؤال الكبير دون إجابة، وهو: من هي الجهة التي تضع تلك المبالغ الطائلة في حساب بيت التمويل الكويتي ثم حساب بنك البحرين الشامل والذي يتم عبره تمويل المخطط والتنظيم السري ودفع رواتب ومكافئات القائمين عليه؟ وليس من نافلة القول أن الشيخ أحمد بن عطية الله - الوزير المتهم برئاسة التنظيم السري- هو شقيق الشيخ محمد بن عطية الله آل خليفة - رئيس الديوان الملكي"

ان كل قضية من القضايا الخطيرة الكبرى ورائها رأس الدول مباشرة ويتم تنفيذها عبر الديوان الملكي، ونحن نصر على تجاهل ذلك ونتحاشى وضع النقاط على الحروف، ونبحث عن كبش فداء كالاكتفاء بعزل الوزير احمد عطية الله او مساعديه وهم مجرد منفذين للمخطط. ان ما يجري في جميع انحاء العالم عندما تظهر فضيحة سياسية في الدولة فانهم يحملون المسؤولية لاكبر مسؤول في الدولة له علاقة بالموضوع، حتى وان كان ليس باستطاعتهم تغييره. وانا لا ادعوا هنا للخروج من هذا اللقاء الوطني بشعار "يسقط الملك" بسبب مسؤوليته المباشره عن كل تلك القضايا الكبرى، لانني ادرك بأننا ليس لدينا بعد من العزائم والقدرة ووحدة الصف الذي يمكننا من ذلك، ولكن لابد على الاقل من ارسال رسالة واضحة الى الملك بأنه المسؤول عن كل ذلك ويجب عليه وضع حد لكل ذلك.

إذا فلا بد من:

- تشخيص الجهة المسؤولة مهما كان مستواها والإعلان عنها بمختلف الوسائل
- من ناحية أخرى فمن المهم في تناولنا للقضية التركيز على ان الدوافع وراء تلك المخططات التي تقوم بها الدولة ليست دوافع طائفية حتى وان تم استخدام بعض المتشددين طائفيا من المجموعات والافراد، وانما الاهداف الكبرى هي سياسية حيث تسعى فئة متسلطة لاحكام قبضتها بشكل يفوق حتى حقبة أمن الدولة، باستغلال واثارة النزاع الطائفي.
- واطلب من الجمعيات السياسية عدم التركيز فقط على المسألة الانتخابية، فالقضية اكبر وأخطر من ذلك بكثير ، وخصوصا ان السلطة تستغل ذلك للقول بأن الجمعيات استغلت التقرير لأغراض الدعاية انتخابية.
- وإضافة لما تم تداوله من مطالب في هذا اللقاء اقترح ان يتم إضافة المطالب والتوصيات التي وردت في تقرير البندر
- وفوق جميع ذلك لابد ان تكون هناك خطة بديلة محددة بزمن فيما لو لم تستجب السلطة لمطالب الشعب وقوى المجتمع خلال المدة المحددة
- ولابد من اعتماد التحرك الشعبي العام مع استنهاض رجال الدين والقوى الوطنية والجمعيات السياسية في لجنة عليا تقاوم المخطط على المدى البعيد.

آن الاوان لتصعيد العمل

التتمة من ص 1

جوهر المشكلة اذن ليس ظواهر المخطط الخليفي، بل جوهره. فأحمد عطية الله ليس الا منفذا لذلك المشروع، اما اصحاب ذلك المشروع فهو مجلس العائلة الذي يرأسه الشيخ حمد. ولا يمكن باي حال ان يقدم هذا الشخص على ما قام به بدون الدعم المباشر وغير المشروع من رأس النظام. واذا كان التقرير قد كشف ان عطية الله أصدر بشكل منتظم شيكات من حسابه الشخصي في بنك بيت التمويل الكويتي بمبالغ كبيرة في اطار تنفيذ المخطط الاجرامي، الا انه لم يكشف مصدر هذه الاموال التي يعتقد انها جاءت من أموال الشعب المسروقة ا لتي يعيث فيها الاحتلال الخليفي بالعبث ويتصرف فيها وكأنها ملك للعائلة المحتلة. ومن المستحيل ان يعترف الشيخ حمد او أحد من بطانته بانهم وراء هذا المشروع الاجرامي. ولكنهم، فيما لو مورست ضغوط كبيرة عليهم، قد يتخذون اجراءات شكلية ضد المشرف على تنفيذ الجريمة، احمد عطية الله، ولكنهم لن يعاقبوه أبدا، لانهم لو فعلوا ذلك لدافع عن نفسه بكشف هوية الذين دفعوه لما فعل. فأخوه، عبد العزيز، المعذب المعروف، تم نقله من منصب لآخر، بعد تصاعد الضغوط المحلية والدولية على العائلة الخليفية بسبب ضلوعه في التعذيب الجسدي للسجناء السياسيين على مدى أكثر من عشرين عاما. وكان آخر كمشرف مباشر على جرائم التعذيب هو رئاسة لجنة التعذيب التي شكلتها العائلة الخليفية خلال الانتفاضة الشعبية المباركة في التسعينات. ثم أصبح مديرا للامن الوطني، ولكن بعد تصاعد الضغوط، اصبح "مستشارا" امنيا لرئيس الوزراء. وقد رفضت العائلة الخليفية التحقيق في جرائمه، فضلا عن محاكمته او ادانته.

ان البحرين تعيش في ظل حكم عسكري مقيت، لا يختلف عن حكم لويس السادس عشر الذي حكم فرنسا في القرن الثامن عشر، ورفع شعار "الدولة هي أنا". فاذا كان الديكتاتور الفرنسي الذي أطاحت الثورة به قد اختزل فرنسا كله في شخصه، فان ما يجري اليوم في البحرين لا يختلف كثيرا. فالشيخ حمد يقول : انا الدولة. واذا كان الملك الفرنسي لم يجرؤ على تحويل مقولته الى شرعة دستورية، فان حاكم البحرين قام بذلك عمليا، وفرض على البلاد دستوره الخاص الذي اصدره في 2002، ثم فرض القوانين القمعية تباعا: قانون الجمعيات وقانون التجمعات، الشيخ حمد يحكم البلاد اليوم ب "دستور" صاغه بنفسه وطوعه لكي يوفر له حكما فرديا استبداديا، يتصرف وفقه كما يشاء بدون خشية من محاسبة شعبية او قانونية. فهو فوق الدستور، وفوق السلطات جميعا، وذاته مصونة. والأخطر من ذلك انه أعطى نفسه صلاحيات قانونية تجعله قادرا على تغيير التركيبة السكانية في البلاد بدون ان يكون لأية شخصية او جهة الحق في مساءلته عما يفعل. فأي استبداد فوق هذا الاستبداد؟ وأية ديكتاتورية تفوق نمط الحكم هذا؟ ان القضية اليوم تجاوزت الاختلاف في المواقف السياسية مما يجري في البلاد، وأصبحت تتصل بهوية البلاد وترابط نسيجها الاجتماعي. انها تعيش هاجس الاضطراب الطائفي المقيت، ليس بسبب خلاف مذهبي بين أبنائها، بل نتيجة سياسات العائلة الخليفية التي لا تستطيع التعايش في ظل وئام وطني شامل، لسبب بسيط وهو انها لا تنتمي لهذه الارض وشعبها، وتعتمد في وجودها على دعم الاجانب. ولو صدر تقرير مؤسسة "مواطن" الذي اصدره البندر، في بلد ديمقراطي لسقطت الحكومة.

في هذه الاجواء المحتقنة نتيجة التحريض الطائفي من قبل العائلة الخليفية، مطلوب من ابناء البحرين (سنة وشيعة) التحرك لمواجهة هذا المخطط الاجرامي، ومقاطعة النظام على كافة الصعدان، لارغامه على الاعتراف بشعب البحرين وحقه في الممارسة السياسية وفقا لدستور يكتبه بنفسه، ولا تمليه عليه العائلة الخليفية بعقلية الاحتلال التي تتشبث بها. ان محتوى التقرير وافاداته ووثائقه أمر خطير جدا، لا يستهدف النيل من طائفة دون أخرى، وان كان ظاهره كذلك، بل يستهدف ضرب النسيج الوطني بطريقة توفر للعائلة الخليفية هيمنة مطلقة بدون حدود، وهذا ليس في مصلحة بلد يبحث عن الحرية وشيء من الممارسة الديمقراطية بعيدا عن الاملاءات وقوانين القمع ودساتير الاستبداد. وأملنا ان يكون التقرير عاملا ايجابيا يدفع لليقظة والوعي والتحرك الجاد لتخليص البحرين من هذا الكابوس الذي طال بقاؤه وكثرت مشاكله. وبدلا من الكلام السوقي المتداول، آن الاوان لشيء من الفعل بمقاطعة كل ما من شأنه تكريس شرعية هذا الحكم الظالم، فمن يعتقد بان دستوره غير شرعي، فلا معنى لمسايرته والانخراط في التشكيلات القائمة على اساسه. فان ذلك فعل لا يتناسب مع القول، وهو امر ممقوت:

يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون، كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون"

مهزلة

هذه قصيدة للشاعر الأستاذ الكبير عدنان الحلواجي ألقاها في مأتم زبر في ليلة النصف من شعبان بعنوان (مهزلة) وهي تتكلم عن الوضع الحلي لبلدنا البحرين الحبيبة و خصوصا مسألة التجنيس السياسي و فيها نوع من الفكاهة

***مهزلة نعيشها ويا لها من مهزلة**
بلادنا جزيرةٌ صغيرةٌ كالأنمله
أجدادنا عاشوا بها جذورهم مؤصّله
تعرفهم نخيلها الباسقة المحمّله
تعرفهم عيون ماءٍ هم أسالوا سلسله
تعرفهم شواطئ البحر وما قد شمله
وكلّ شيءٍ في أوالٍ لهمو به صله
نماهمو للمجد جدّهم رفيع المنولة
فعبد قيسٍ جدّهم ووائلٌ قد نسله
لا كالذي صاحبهُ أنسبه ووأله
أو كالذين تنتمي صولهم للهولة
لكنّما الزمان قد أدار فينا دولة
لمّا ادّعى لمايكل بن جكسونٍ وأهّله
فقلت كيف؟ قال لي جوازه يشهد له
فجدّه الأكبر يدعى مرّةُ ابن حنظله
قد كان جمريّاً وفي الدراز يرعى جمله
وقلت ما أصالةٌ؟ فقال أنتم جهله
أقسم بالكون وبالخلق ومن قد جبله
أصالةٌ قد ولدتها أمّها في الجبله
لكنهم بعد سنين هاجروا للهمله
ثمّ إلى الشامات بعد أزمة ومشكله
واليوم عادت بعد ما قد أصبحت مرتحله
وهكذا حاكمنا الشعب الأصيل استبدله
وليته قد جنّس الكوادر المؤهّله
لكنّه قد اصطفى من كلّ شعبٍ أرذله
فذا يمانيٌّ أجير لا يساوي خردلة
وذا بلوشيٌّ لهُ شواربٌ مطولة

والله لا أبتاعهُ بقشر البصله
وذي من الفلبين أتت مبتذلة
وتلك من أثيوبيا أتت مكحلة
وأصبح الشعب بحكم تلك المعضلة
بين ارتزاقيٍّ وبين الساقطين السفله
ولم تزل جرائمٌ بعارهم مجلّله
فكلّنا قد صادروا معاشه ومنزلة
وأنحلوه الباذلي أعراضهم والقتله
ويسّروا أمورهم بالصفة المستعجَله
أمّا أنا وأنتمو أمورنا معطّله
والفقر شاع بيننا لكنْ أبينا المسأله
وكلّ شيءٍ ملكوا أخره وأوله
فالأرض عن جدّهمو إرثاً لهم منتقله
لم يكتفوا بل ردموا البحر وباعوا وُصله
وآملٌ أمّل شبراً خيّبوا ما أمّله
والنفط لمّا رفعت أسواقه معدّله
سألت عن إيرادهِ وما الذي أعدّ له
قالوا ادخرناه ليحيا شعبنا مستقبله
فقلت أيَّ مصرفٍ جعلتموه معقله
فأعرضوا كأنما الأسماع منهم مقفله
عرفتها قد أودعوه في بطون الأكله
يا أيها القوم لقد جعلتموها مهزله
ولتحذروا فإنّ للّه جنوداً بطله
في الحرب لا تصدّها مراكبٌ محمّله
وقوّةٌ بريّةٌ أو فرقٌ موقله
يقدمها المهديّ وابن العترة المبجّله
كي يرجع الحقّ إلى نصابه ويعدله *